# التعاطف مع الجناة وأثره على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الأمن العام

**أ/ مصطفى علي سالم خليفات**

**باحث دكتوراة، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة**

**أ.د/ قبلان المجالي**

**أستاذ دكتور، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية**

# التعاطف مع الجناة وأثره على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الأمن العام

**مصطفى علي سالم خليفات*، قبلان المجالي**

**قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.**

***البريد الالكتروني: mostafakhlifat433@gmail.com**

**ملخص:**

**هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الأمن العام، ومعرفة أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إستخدام عينة مكونة من (120) من الأفراد العاملين في مديرية الأمن العام، ولتحليل البيانات تم إستخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإختبار تحليل الإختبار المتعدد. ومن أهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة وجود أثر للتعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح. ووجود أثر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية للتعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي). وأوصت الدراسة بالتركيز على مشكلة الفقر بحلها، وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي للناس وتقليل معدلات البطالة. وتوعية الناس بجريمة السطو والجرائم عموماً، من حيث أثرها الكبير على المجتمع والناس.**

**الكلمات المفتاحية: التعاطف مع الجناة، جرائم السطو المسلح، العاملين في مديرية الأمن العام، العوامل الإجتماعية والاقتصادية.**

**Sympathy with the Perpetrators and its Impact on Armed Robbery from the Viewpoint of Employees of the Public Security Directorate**

**Mustafa Ali Salem Khleifat ،***

**Qablan Al-Majali**

**Department of Sociology, Criminology Department, Faculty of Social Sciences, Mu'tah University, Jordan.**

## Abstract:

**The study aimed to identify the impact of sympathy with perpetrators on armed robbery from the viewpoint of employeesof the Public Security Directorate, and to identify the impact of socio-economic factors on sympathy for armed robbery.To achieve the aims of study, a sample of (120) individuals working in the Public Security Directorate was used.For data analysis, iterations, averages, standard deviations and multiple-test analysis were used.The results of study showed that there is an effect for sympathy for perpetrators on armed robbery, and there is an effect for socio-economic factors of sympathy for perpetrators on armed robbery, however, there is no statistically significant effect at the level of significance of ($\alpha$<0.05) for social factors on people's sympathy for burglary crimes due to demographic variables (gender, age, income, place of residence, marital status, educational level).**

**Keywords: sympathy for the perpetrators, armed robbery crimes, employees of the Public Security Directorate, social and economic factors.**

**المقدمة:**

عرفت الجريمة منذ قديم الزمان ومنذ بدء الخليقة. حين قتل قابيل أخيه هابيل وتطورت منذ قديم الازل إلى عصرنا الحالي تطور كبير وشاسع، فكما أن كل شيء حولنا قد تطور فالجريمة أيضا تتطور.

يولد الانسان وهو على الفطرة السليمة التي لا تعرف الاذى أو الاجرام. وتعمل البيئة المحيطة على تشكيل شخصيته والتفاعل فيها، فقد يتعرض بعض الاشخاص لتأثير سلبي من قبل المجتمع المحيطة بهم مما يجعلهم يرتكبون السلوكيات غيرالجيدة وارتكاب السلوكات الغير مقبولة بالنسبة لإنسان سوي مما يقودهم للجرائم.

ومن هذه الجرائم جريمة السطو المسلح. فهي من الجرائم الاقتصادية الماسة بأمن الدولة وتهدد الاقتصاد الاردني وتصل عقوبة منفذها إلى المؤبد، وتعد من الجرائم الجديدة والدخيلة على المجتمع الاردني ولم تكن يوماً ما متأصلة فيه.

وشهد المجتمع الاردني في الفترة الاخيرة العديد من جرائم السطو المسلح بطريقة لم تكن إحترافية أو مخطط لها. الامر الذي يدل على أنها حالات فردية ولم تكن موجودة في ثقافة المجتمع الاردني.

وتُعدّ جريمة السطو المسلح من أبشع الجرائم التي عرفهتا الانسانية.ففيها الأخذ أو محاولة أخذ شيء ذو قيمة بالقوة أو التهديد بإستخدام القوة أو عن طريق وضع الضحية في حالة خوف وهي من الجرائم المتكررة في كل المجتمعات، فلا يخلو مجتمع في العالم من نوع أو آخر من هذه الجرائم، حيث يمثل الاستيلاء على مال الغير بغير رضاهم أحد المشاكل التي يعاني منها الناس، فقد اعتبرها العديد من المتخصصين من أخطر الجرائم وأبشعها لما فيها من ترهيب وتهديد وسلب واستخدام السلاح ومقاومة رجال الامن.

وتختلف الدوافع والاسباب خلف ارتكاب جرائم السطو المسلح، وهي عديدة ومتنوعة التي يقوم فيها الفاعل بالإستيلاء على أموال وممتلكات الآخرين دون أي وجه حق، وقد يكون السطو بهدف ارتكاب جناية، لكن بصفة عامة نجد أن كل من سطا على قسم من بناية، داخلياً أو خارجياً، أو فتح باباً او نافذه أو أي شيء آخر منها يعتبر أنه سطا على البناية.

ويخلط كثير من الناس بين السطو وجريمة السرقة، إذ أن هناك فرقاً كبيراً بينهم، فالمجرم يرتكب جريمة السطو بسلبه شيئاً من شخص آخر بالقوة او التهديد أو العنف، أما المجرم الذي يرتكب جريمة يقتحم المنزل أو المبنى بنية السرقة أو ارتكاب جريمة

أخرى فهو يعد سرقة، ويحدث هذا من جانب المجرم دون الاحتكاك بأي شخص بالداخل فهذا هو السارق.

إن القضاء النظامي هو صاحب الاختصاص في جرائم السطو، إذا كان مرتكبها شخصاً مدنياً، فهي عبارة عن عمليات سرقة بالظرف المشدد، ولا تشكل أعمالاً إرهابية، فهي ليست من اختصاص محكمة أمن الدولة، أما إذا ارتكبت من خلال تشكيل عصابة منظمة فهي من اختصاص محكمة أمن الدولة، والتحقيقات هي التي تحدد ذلك، وتقدر عقوبة السطو وفق القانون بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس سنوات وقد تصل العقوبة فيها إلى 15 عاماً.

وفي الحديث هنا عن ظاهرة السطو وخصوصاً على البنوك في الفترة الأخيرة، ساد في أوساط المختصين من رجال الأمن فرضية مفادها بأن التعاطف الشعبي على مواقع التواصل الاجتماعي مع مرتكب حادثة السطو الأولى على فرع بنك الاتحاد حفز بعض الشبان ومن بينهم أصحاب السوابق على تكرار الفعل بأشكال مختلفة وباستهدافات جديدة.

**مشكلة الدراسة:**

تشير الإحصائيات إلى تزايد نسبة جرائم السطو المسلح في الاونة الاخيرة. فهي بذلك تعد من الاخطار الاجتماعية التي ستواجه المجتمع في المرحلة المقبلة،وشهد المجتمع الاردني في الفترة الاخيرة العديد من جرائم السطو في فترة قصيرة، الامر الذي ينذر بإحتمال تفاقم المشكلة إذا لم يتم علاج هذه المشكلة.

حيث أظهرت الاحصائية الصادرة عن مديرية الامن العام أن هنالك عدد من جرائم السطو المسلح المرتكبة في عام 2018 كانت كالاتي: (مديرية الامن العام Directorate of General Security)

2018/1/22 جريمة سطو على بنك الاتحاد والاستثمار فرع عبدون بمبلغ (98) ألف دينار أردني، 2018/1/24 جريمة سطو على بنك سوستيه جنرال فرع الوحدات بمبلغ (76) ألف دينار أردني ، 2018/2/8 جريمة سطو مسلح على البنك العربي فرع المدينة الرياضية بمبلغ (80) ألف دينار أردني، 2018/4/1 جريمة سطو على البنك العربي الاسلامي فرع خلدا بمبلغ (60) ألف دينار أردني، 2018/4/9 جريمة سطو على البنك العربي فرع شارع مكة بمبلغ (16) ألف دينار أردني، 2018/4/18 جريمة سطو على البنك فرع صويلح بمبلغ (20) ألف دينار أردني و(12) ألف دولار، 2018/4/18 جريمة سطو على العلاونة للصرافة بمبلغ (3) الآف دينار.

وبالرغم من التعامل المهني الممتاز للاجهزة الامنية مع هذه المشكلة إلا أنه يجب الوقوف جنبا بجنب مع الاجهزة الامنية في إيجاد الحلول لهذه المشكلة لصعوبتها وإنتشارها السريع من خلال إجراء الدراسات اللازمة لها والخروج بتوصيات لحلها، فالمدة الزمنية القصيرة بين كل جريمة والاخرى، وهي بالمقابل تعتبر جريمة دخيلة على المجتمع الاردني، هذا كله ينذر بمشكلة يجب حلها.

وقد أعرب الأمن العام عن استنكاره لهذا التعاطف، وقال إن الجريمة تبقى جريمة ويتم التعامل معها وفق القانون، وأن جرائم السطو والسلب هي من الجرائم الخطيرة، خاصة استخدام مرتكبيها الأسلحة النارية، مما يؤدي لا قدر الله لوقوع إصابات، فيجعل التعاطف معها غير مقبول نهائياً.

وحذر الأمن العام جميع مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي الذين انشغلوا بحوادث السطو من التعاطف مع مرتكبي جرائم السطو، وأن هذا التعاطف سوف يعرضهم للمساءلة القانونية والاشتراك بشكل غير مباشر.

## أهمية الدراسة:

### أولاً: الاهمية النظرية

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على " أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الامن العام". فالمتوقع من الدراسة أن تقوم بالتعرف على دور والتعاطف لبعضأفراد المجتمع مع مرتكبي جرائم السطو المسلح في زيادة نسبة جرائم السطو المسلح، ومعرفة دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى حدوث مثل هذا التعاطف مما ينعكس سلباً على ارتكاب مثل هذه الجرائم، وأنها تستهدف ظاهرة خطيرة زادت في الاونة الاخيرة، وجاء الاهتمام بها لزيادة حجمها وتأثيرها على أفراد المجتمع.

فالتعاطف مع الجناة يعرف بمتلازمة ستوكهولم. وهي ظاهرة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف أو يتعاون مع عدوه أو مع من أساء إليه، فالتضامن مع المعتدي هو إحدى طرق الدفاع عن الذات، فالضحية حين تؤمن بنفس أفكار وقيم المعتدي فإن هذه الافكار والتصرفات لن تعتبرها الضحية تهديداً أو تخويفاً، فالاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة يمكن أن تدفع بالبعض لتبرير هذه الجريمة لمن يقوم بها وتعاطفه معه خصوصاً إذا كان يمر بنفس الظروف والاوضاع الصعبة.

وتأتي أهمية الدراسة في وقت استهجنت فيه مديرية الامن العام من خلال الناطق الاعلامي لها التعاطف الذي أظهره البعض مع الجريمة. وهو الامر الذي لا يمكن القبول

به تحت أي ظرف، فالجريمة تبقى جريمة ويتم التعامل معها وفقاً للقانون، وأن هذه الجرائم مثل السطو والسلب هي من الجرائم الخطيرة خاصة استخدام مرتكبيها الاسلحة النارية، لذلك فإن التعاطف معها غير مقبول.

وتابعت المديرية إلى أنه ومن خلال تتبعها فإن البعض يقومون بنشر رسائل تحريضية لإرتكاب الجريمة. حيث أن مثل تلك المنشورات يحاسب عليها القانون، ولا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها.

## ثانياً: الأهمية التطبيقية

- صناع القرار: يمكن للمشرعين أن يستفيدوا من هذه الرسالة لأجل سن القوانين التي تحد من هذه الظاهرة.
- الباحثين: يمكنهم الاطلاع على هذه الدراسة حال الانتهاء منها لأجل التعرف على النتائج التي توصلت إليها لتساعدهم في البحث والتطوير.
- الاعلام: تساعد هذه الرسالة الاعلاميون المختصون بقضايا الجرائم الاقتصادية للحد من هذه المشكلة.
- أعضاء هيئات التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات: من خلال معرفة أثر التعاطف مع الجناة في زيادة جرائم السطو المسلح والبناء عليها في الدراسات اللاحقة.
- العاملين في الاماكن التي يقع عليها جرائم السطو: من حيث معرفة العوامل المؤدية وإتخاذ التدابير اللازمة والوقائية لتفادي هذه المشكلة.

### أهداف الدراسة:

1. التعرف على أثر التعاطف مع الجناة على تكرار جرائم السطو المسلح.
2. التعرف على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في زيادة جرائم السطو المسلح.

## 1.5 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

### أسئلة الدراسة:

1. ما أثر التعاطف مع الجناة على زيادة جرائم السطو المسلح؟
2. ما أثر العوامل الاجتماعية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح؟
3. ما أثر العوامل الاقتصادية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح؟

**فرضيات الدراسة:**

1. **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).**
2. **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الإقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).**

**مصطلحات الدراسة:**

**الجريمة: وهي ظاهرة إجتماعية سلبية تدل عن خلل وارتباك في العلاقات الإجتماعية والسلوك الإجتماعي، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخيص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (الحسن، 2001).**

**السطو: وهو صورة من صور السرقة، غير أنه يقع بطريقة منظمة ومخطط لها مسبقاً، وفي الغالب يتعاون أكثر من شخص على تنفيذه بحيث يوزعون الأدوار فيما بينهم، بحيث يقوم كل واحد منهم بالسلوك الذي تمكنه الخبرة التي يتمتع بها من اتمامه بسرعة وخفة (منصور، 2005)**

**الأمن العام: وهو جهاز شرطي داخلي هدفه حماية المواطن من أي اعتداء، ويتبع للدولة ووظيفته حماية الارواح والاموال والممتلكات ومكافحة الجريمة والتوعية بين أبناء الشعب، والحفاظ على الأمن والسلم المجتمعيين (الرشيدي، الشديفات، 2016)**

**النظريات المفسرة لجريمة السطو المسلح:**

**أولاً: نظرية ستوكهولم:**

**وهي ظاهرة نفسية تصيب الفرد عندما يتعاطف أو يتعاون مع عدوه أو من أساء إليه بشكل من الأشكال أو يظهر بعض علامات الولاء له، مثل أن يتعاطف المخطوف مع المختطف، وتسمى أيضاً برابطة الأسر أو الخطف، وقد اشتهرت في العام 1973م، حيث تظهر فيها الرهينة أو الأسيرة التعاطف والانسجام والمشاعر الإيجابية تجاه الخاطف أو الآسر، تصل لدرجة الدفاع عنه والتضامن معه، هذه المشاعر تعتبر بشكل عام غير منطقية ولا عقلانية في ضوء الخطر والمجازفة التي تتحملها الضحية، إذ أنها تفهم بشكل خاطئ عدم الإساءة من قبل المعتدي إحساناً ورحمة(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة).**

إن متلازمة ستوكهولم أو ما تسمى بمتلازمة هلسنكي، وهو مصطلح وصفه عالم النفس والجريمة (نلز بيرت) يطلق على الحالة النفسية التي تصيب الفرد عندما يتعاطف أو يتعاون مع عدوه أو مع من أساء إليه بشكل من الأشكال، أو يظهر بعض علامات الولاء له مثل أن يتعاطف المخطوف مع الخاطف. وقد أطلق على هذه الحالة اسم "متلازمة ستوكهولم" نسبة إلى حادثة حدثت في ستوكهولم في السويد، حيث سطا مجموعة من اللصوص على بنك هناك عام 1973م، واتخذوا بعضاً من موظفي البنك رهائن لمدة ستة أيام، وخلال هذه الفترة بدأ الرهائن يرتبطون عاطفياً مع الجناة، وقاموا بالدفاع عنهم بعد إطلاق سراحهم (الشربيني، 2010).

## ثانياً: نظرية الضبط الاجتماعي

وهي من أهم النظريات التي اهتمت بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالانحراف والجريمة نظريات الضبط الاجتماعي ومنها نظرية الاحتواء التي تركز على التضامن الاجتماعي في الضبط الاجتماعي،ويتعبر العالم (هيرشي) رائد هذه النظرية حيث تؤكد هذه النظرية على أن الأفراد الذين يتمتعون بالضبط الذاتي المرتفع هم الأقل ميلاً للجريمة، على عكس الذين يمتلكون ضبط ذاتي منخفض فهم الأكثر ميلاً للانحراف، وتعتبر النظرية أن المصدر الأساسي لضبط الذات المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، ويبين العالم (ركلس) في نظريته عن الاحتواء الخارجي الذي يتكون من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق، حيث يؤكد أنها تشكل بيئات اجتماعية رئيسية لأكثر المراهقين وتشكل تأثيراً كبيراً على سلوك المراهقين (الوريكات، 2013).

## ثالثاً: نظرية التحليل النفسي

تفسر نظرية التحليل النفسي التعاطف على أنه عبارة عن توحد، والتوحد هو نشاط لاشعوري مبني على الغريزة ومشروط بخبرات الطفولة، ذلك أن الإنسان له حاجة غريزية للتوحد وهذه الحاجة تجعله يدافع عن نفسه، ويرى فرويد أن التعاطف هو طريقة للتواصل والفهم، لأنه يربط الفهم مع الشعور بالتشابه أو التماثل (العبيدي، 2011).

أما ثيوردور فيرى أن التعاطف ناتج عن استجابة تقليدية، فعندما يلاحظ أن شخصاً آخر واقعاً تحت تأثير شعور ما فإنه يقلده مع تغيير بسيط بالوضع، ويرى أن التعاطف هو وصف للمشاعر والاتجاهات التي يقوضها ما حولها، وكذلك هو معرفته بمشاعر الآخرين وشخصياتهم، حيث تتم هذه المعرفة بالذات والأشياء والآخرين من خلال عملية التعاطف الوجداني (عسكر، 2001).

**الدراسات السابقة:**

**وفي دراسة (توق، 1980) على الصعيد الأردني التي أجراها محي الدين توق حول جرائم الأحداث في الأردن عام 1980م، وقد كشفت تلك الدراسة عن ارتفاع معدلات جرائم السرقة بين الأحداث أكثر من غيرها من الجرائم التي ارتكبوها، وعن وجود علاقة وثيقة بين سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالأحداث وبين ارتكابهم للجرائم.**

**وفي دراسة (وزارة الداخلية الكويتية، 1982) حول جرائم السرقة عام 1982م، حيث بلغت نسبة مرتكبي الجرائم من الكويتيين 24، 27% وهي أقل بكثير من نسبة مرتكبي تلك الجرائم من غير الكويتيين التي بلغت 58، 72%، وقد احتلت فئة الشباب (19-29 سنة) المركز الأول في جرائم السرقة وشكلت ما نسبته 15، 40% من مجموع تلك الجرائم، وقد بينت الدراسة أن من بين أهم الدوافع لارتكاب جرائم السرقة الفقر والإغراءات المادية وكثرة الديون وأصدقاء السوء.**

**وفي دراسة (ربايعة، 1985) حول " أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكالها وتوزيعها " عن بعض النتائج التي من أهمها أن جرائم القتل والسرقة والاختلاس وإعطاء شيك من غير رصيد وهتك العرض والفرار من الخدمة العسكرية هي من أكثر الجرائم انتشاراً في الأردن، وأن هذه الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها هي في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى، وعن وجود علاقة بين التحركات السكانية والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وبخاصة إلى الأحياء الفقيرة وبين الميل إلى ممارسة الجريمة بكل أنواعها.**

**أجرى (عبد الغفار، عبد القادر) 1988، دراسة بعنوان السطو على المصارف من منظور المجرم، وتكون مجتمع الدراسة من 259 مجرماً من الذين حكم عليهم في جرائم السطو على المصارف في مختلف السجون الألمانية وتم إجراء مقابلات معهم واستجوابهم عن جرائم السطو التي قاموا بارتكابها وخصائصها وجميع المشاكل المتعلقة بها، كما اهتم الباحث بجمع المعلومات الوصفية المتعلقة بمعرفة المجرم للجريمة وطريقة تفكيره وأسباب اختياره للجريمة وحكمه على أجهزة الرصد والحماية في المصارف.**

**وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: من خلال استجواب المجرمين إلى أن دوافع وراء هذا النوع من الجرائم تكمن بسبب رئيسي وهو:1-البطالة.2-الديون المتراكمة. وأن الحل يكمن في استخدام وسائل غير مشروعه للحصول على الاموال وذلك بسبب عدم وجود اخطار تحف بالجريمة، ولان الجريمة لا تتطلب مهارات معينه حسب وجهة نظرهم.**

وكانت أبرز التوصيات في هذه الدراسة أنه ينبغي على وسائل مكافحة الجريمة أن تركز على التقارير الصحفية ووسائل الاعلام على تحليل العقوبات المترتبة على جريمة السطو وتسلط الضوء على اساليب كشفها.

وفي دراسة (درويش، 1994) عن السرقة في الأردن عن أن فئة الشباب (18-29 سنة) شكلت ما نسبته 75% من أفراد العينة الذين ارتكبوا جرائم السرقة، وعن وجود علاقة بين تدني المستويات الاقتصادية والاجتماعية وبين ارتكاب جرائم السرقة، حيث بلغت نسبة الأميين وحملة الابتدائي أو الإعدادي 77.1% من مجموع النزلاء المسجونين، وشكلت نسبة الذين تقل معدلات دخولهم عن 100 دينار حوالي 65% من مجموع النزلاء، وعن وجود تأثير واضح للأصدقاء والرفاق على ارتكاب بعض الأشخاص لجرائم السرقات، حيث بلغت نسبة الذين تأثروا برفاقهم 18.6% من مجموع النزلاء، وأن 41% من أفراد العينة وغالبيتهم من الشباب قد استخدموا أساليب الكسر والخلع والسلب المسلح في تنفيذ سرقاتهم.

دراسة (عسيري، 2004) بعنوان: دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من وجهة نظر السكان على جريمة المساكن، دراسة مسحية على جريمة سرقة المساكن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أسلوب التصميم العمراني والمعماري في بعض الاحياء ذات التصميم الشبكي، وتحديد الاعتبارات المؤثرة في تصميم الاحياء السكنية للحد من جريمة سرقة المساكن.

تناولت الدراسة أسباب ارتكاب الدراسة بحق المساكن، وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية ودوافعها على ارتكاب الجرائم، وكان حيّا الروضة والجزيرة عينة الدراسة التي أجريت عليها الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق بين النسب في ارتكاب الجرائم في المساكن من منطقة إلى أخرى، وأن هنالك فرق واضح في نسبة جريمة سرقة المساكن بين حيّا الروضة والجزيرة " عينة الدراسة " ومدى علاقة المساكن المسروقة بالخصائص التصميمية للحي السكني والمساكن.

وأوصت الدراسة بمراعاة الناحية الامنية عند تصميم الاحياء السكنية، وتفعيل دور سكان الاحياء المشاركة في المحافظة على الامن.

دراسة (المطرفي، 2005) بعنوان: جغرافيا السرقة في مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جرائم السرقة في مكة المكرمة، وتوزيع الزمان والمكان لهذه الجرائم، وبيان خصائص الجريمة في منطقة الدراسة.

تناولت الدراسة جرائم السرقة في مدينة مكة المكرمة واتجاهاتها، ومدى تباين نسبة السرقة خلال السنوات، ومدى علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الجناة.

أوصت الدراسة بتشجيع البحوث الجغرافية المتعلقة بجغرافيا الجريمة وإبراز أهميتها، وإنشاء خريطة موحدة لمدينة مكة المكرمة لتكون مرجعاً معتمداً يساعد جميع الاجهزة الحكومية والامنية عند إجراء أي دراسات مستقبلية خاصة بالمدينة.

أجرى (عبد العزيز، محمد) 2009، دراسة بعنوان القرصنة البحرية في خليج عدن، المشكلة والحل. ذكرت الدراسة صعوبة موقف المنظمات الاقليمية والدولية تجاه ظاهرة القرصنة في القرن الافريقي وذلك لعدة أسباب منها:1-استحالة مراقبة خليج عدن لكبر مساحته. 2-استحالة التحرك على الاراضي الصومالية في ظل الحرب الاهلية، وتحول القراصنة لقوة منظمة يحسب لها ألف حساب.

ناقشت الدراسة الحلول الممكنة لحل هذه الازمة مثل تسليح السفن التجارية وتأمينها بواسطة مروحيات مقاتلة ومناقشة أهمية دور مصر الاقليمي في حل هذه الازمة.

وأجرى (المراغي، 2016) دراسة بعنوان جريمة السطو المسلح دراسة مقارنة، هدفت من خلالها الدراسة إلى رصد وتحليل السياسة الأمنية والتشريعية لمواجهة السطو المسلح وطنياً وفي بعض الدول الأجنبية، وإلى التعرف إلى ماهية جرائم السطو المسلح وأنماطها وخصائصها والتمييز بينها وبين ما يتشابه معها من الجرائم، وتوصلت الدراسة إلى أن إجمالي جرائم جنايات السرقة بالاكراه 2673 جناية عام 2011 مقابل 694 جناية عام 2010 بزيادة قدرها 1979 جناية بنسبة 285% وتركزت أعلى النسب بمحافظات (الجيزة بنسبة 24%، الغربية بنسبة 14%، الاسماعيلية بنسبة 12%، القاهرة بنسبة 10%، الدقهلية بنسبة 6%).

وأقل المحافظات ارتكاباً لتلك الجرائم محافظات (الوادي الجديد بنسبة 0.1%، مطروح وكفر الشيخ بنسبة 0.2% لكل منهما، شمال سيناء والاقصر 0.3% لكل منهما).

وتصاعدت تلك الجنايات عام 2011 بمحافظات (المنوفية بنسبة 1260%، قنا بنسبة 1243%، جنوب سيناء بنسبة 1100%، الجيزة بنسبة 966%، الاقصر بنسبة 800%، دمياط بنسبة 700%).

**الدراسات الاجنبية:**

أجرى (بوشلر، هاينز) 1988، دراسة بعنوان السطو على المصارف والوقاية منها، وتهدف هذه الدراسة الى:1-محاولة الكشف عن وجود علاقة بين نظم الوقاية وزيادة أو انحسار جرائم السطو. 2-مدى تأثير وجود وسائل الوقاية الفنية على سلوك موظفي المصرف. 3-العلاقة بين المصارف التي تم السطو عليها بالمصارف الرئيسية ومواعيد ارتكاب جريمة السطو. 4-كمية المواد التي تم استلابها والمدة الزمنية التي استغرقتها عملية السطو والكشف عنها بواسطة الشرطة.5-العناصر التي تحدد شخصية المجرم وخلفيته الاجتماعية.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل محتويات السجلات ل 963 حالة سطو في الفترة الزمنية من 1981-1983، واتضح نتائج هذه الدراسة:1-من خلال تقصي لدراسة اتجاهات وسلوك المجرمين لما يزيد عن عام، أنه لم يكشف عن تغيرات اساسية في جريمة السطو منذ أن بدأت المصارف بتركيب نظم الوقاية الجديدة ولقد كان يسود الدوائر المصرفية الخوف من ان هذه الأجهزة ربما تؤدي الى تغيرات خطيرة في سلوك المجرمين ويزداد العنف لديهم ولقد أثبتت هذه الدراسة عكس ذلك. 2-كما اوضحت النتائج أن أجهزة الوقاية التي تم تركيبها تقي المصارف من السطو. 3-ان المقاومة السلبية للمجرمين عند قيامه بالسطو تشكل ضرورة هامة ولكنها غير كافية لإحباط جريمة السطو، وان التعجل في مقاومة المجرمين يشكل خطراً على حياة الموظفين. 4-أن المجرمين يفضلون القيام بعمليات السطو على المصارف في الاماكن الريفية وأكثر الاوقات هو فصل الشتاء وأفضل الايام الاسبوع لارتكاب الجريمة يومي الخميس والجمعة وذلك عند بداية الدوام ونهايته. 5-وجود علاقة وثيقة بين وجود الاجهزة الواقية من الرصاص في المصارف وعملية انسحاب المجرمين المفاجئ من غير إكمال لعملية السطو. 6- أن من مجموع 1395 من المشاركين في عمليات السطو بينهم 663 من معتادي الاجرام بينما بلغ عدد غير المعروفين لدى دوائر الشرطة من المجرمين 512.

دراسة (لاريو، 2013) هدفت الدراسة للكشف عن التوزيع المكاني للجريمة في اوتاوا – كندا في 2006م، وتناولت فحص العلاقات بين السرقة والسطو وسرقة المركبات من حيث المعدل، ووجدت الدراسة أن الاخذ بنظرية النمط المكاني للجريمة هي الاقوى مكاناً في ارتفاع معدل الجريمة.

واستنتجت أيضاً أن النتائج دعمت نظرية القوة الاجتماعية، وعدم التنظيم الرسمي للجرائم، ولوحظ أنه يوجد عدد من العلاقات الغير متوقعة بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والجريمة.

وفي دراسة (كوهين، فيلسون، 1980) التي عالجت موضوع جرائم السرقة تلك التي أجراها فريق من العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية والمكون من كوهين وفيلسون وكينت لاند، وكشفت تلك الدراسة عن ازدياد نسب الجرائم في الأحياء المكتظة أكثر من غيرها، وبازديادها بين الشباب أكثر من غيرهم من الفئات العمرية الأخرى.

## ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة يتضح وجود تراكم علمي من البحوث التي ركزت على ظاهرة السطو، حيث قدمت هذه الأدبيات مجموعة من المتغيرات التي تدرس ظاهرة السطو مما يوفر الأطر المعرفية اللازمة لتحديد المشكلة البحثية لهذه الدراسة.

في المقابل تكشف الدراسة عن الفجوة البحثية في بحوث السطو على المجتمع الأردني وخصوصاً ما يتعلق بالتعاطف معها، حيث أن الدراسات لم تدرس هذا الإطار نظراً لبروز هذه المشكلة مؤخراً مما يستدعي البحث فيه لإيجاد الحلول الممكنة لها.

بالإضافة إلى شح في الدراسات التي تناولت مشكلة السطو، لذا تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت مشكلة السطو وأثر تعاطف الناس معها، فهي تتميز بأنها قصدية غرضية، حيث قامت الدراسة بتطوير أداة قياس متمثلة في (الإستبانة) التي تم توزيعها على عينة متمثلة بالأفراد العاملين في مديرية الأمن العام.

## منهج الدراسة:

تم إستخدم المنهج الوصفي التحليلي ويعرف بأنه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة ومعالجتها وجدولتها.

## مجتمع الدراسة:

تم أخذ مجتمع الدراسة من العاملين في مديرية الامن العام (العاملين في إدارة البحث الجنائي) والبالغ عددهم(450) شخص.

## عينة الدراسة:

**تكونت عينة الدراسة على النحو الآتي:**

أ. **العينة الاستطلاعية : تكونت من (12) من العاملين في مديرية الامن العام (العاملين في إدارة البحث الجنائي)، تم إختيارهم بطريقة عشوائية للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، وقد تم إستبعادهم من العينة الاساسية التي تم تطبيق أداة الدراسة عليها.**

ب. **عينة الدراسة الاساسية : تكونت عينة الدراسة من (120) شخص من العاملين في مديرية الأمن العام (إدارة البحث الجنائي)، والجدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:**

**الجدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة**

| المتغير | مستوياته | العدد | المجموع |
|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | ذكر | 89 | |
| | أنثى | 21 | |
| العمر | 18-25 | 14 | |
| | أكثر من 25-30 | 60 | |
| | أكثر من 30-40 | 24 | |
| | أكثر من 40 | 22 | |
| الدخل | أقل من 500 | 42 | |
| | من 500-700 | 62 | |
| | أكثر من 700-أقل من 100 | 16 | |
| | 100 فما فوق | 0 | |
| الرتبة | مستخدم مدني | 5 | |
| | فرد | 55 | |
| | ضابط صف | 29 | |
| | ضابط | 31 | |
| مكان السكن | مدينة | 92 | |
| | ريف | 28 | |
| | بادية | 0 | |
| | مخيم | 0 | |
| الحالة الاجتماعية | متزوج | 67 | |
| | أعزب | 53 | |
| | مطلق | 0 | |

| المتغير | مستوياته | العدد | المجموع |
|---|---|---|---|
| | أرمل | 0 | |
| المستوى التعليمي | ثانوية عامة فما دون | 8 | |
| | بكالوريوس | 77 | |
| | دبلوم | 21 | |
| | دراسات عليا | 14 | |

## أداة الدراسة:

- قام الباحث ببناء المقياس وفق الخطوات التالية:
- بعد الاطلاع على الادب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية قام الباحث ببناء الاستبانة وفق الخطوات التالية:
- الاستفادة من البحوث والدراسات المرتبطة بالسطو المسلح والتعاطف معه.
- تحديد المجالات الرئيسية التي تتكون منها الاستبانة.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- إعداد المقياس في صورته الاولية والتي شملت (30) فقرة موزعة على ثلاثة أقسام رئيسية، ولكل قسم عدة فقرات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- عرض الاستبانة على المحكمين من جامعة مؤتة والجامعة الاردنية.
- بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم تعديل وصياغة بعض الفقرات، وقد بلغ عدد فقرات المقياس في الاقسام الثلاثة بعد صياغتها النهائية (35) حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي.

## وصف الاستبانة:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة، والتي تناولت "التعاطف مع الجناة وأثره على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الأمن العام" وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها الاولية من جزأين رئيسين هما:

الجزء الاول: الخصائص الديمغرافية: وهي البيانات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة من حيث النوع الاجتماعي، والعمر، والدخل، والرتبة، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي

الجزء الثاني: يمثل هذا الجزء مقياس أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح، وقد تكوّن هذا الجزء من (35) فقرة وزعت على ثلاثة محاور:المحور الاول: أثر التعاطف على جرائم السطو المسلح وتكون هذا المحور من (8) فقرات، والمحور الثاني: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم السطو المسلح وتكوّن من (19) فقرة، والمحور الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم السطو وتكوّن من (8) فقرات، والجدول رقم (2) يبين توزع فقرات أداة الدراسة على محاور الدراسة:

جدول (2): توزع فقرات أداة الدراسة على محاور الدراسة

| رقم المحور | المحور | أرقام الفقرات | عدد الفقرات |
|---|---|---|---|
| 1 | أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح | 8-1 | 8 |
| 2 | العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم السطو المسلح | 27-9 | 19 |
| 3 | العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم السطو المسلح | 35-28 | 8 |

## صدق الأداة:

يقصد بصدق الأداة "أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه" كما يقصد بالقول شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الاولية على مجموعة من أساتذة جامعيين في جامعات أردنية، والملحق رقم (أ) يوضح قائمة السادة المحكمين،حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر، ليصبح عدد الفقرات (35) فقرة في صورتها النهائية.

**ثبات الأداة:**

**للتحقق من ثبات الاداة، تم حساب معامل الثبات لأثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح من وجهة نظر العاملين في مديرية الأمن العام، وقم تم إستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) لإستخراج معامل الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الدراسة على عينة مكونة من (12) فرداً موزعين على عينة الدراسة ومن خارج عينة الدراسة، إذ تراوحت معاملات الثبات لواقع الممارسة للمجالات بين (0.84-0.88) وتعد هذه المعاملات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك:**

| الرقم | المحور | كرونباخ ألفا |
|---|---|---|
| 1 | أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح | 0.88 |
| 2 | العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح | 0.84 |
| 3 | العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح | 0.85 |

**تصحيح أداة الدراسة:**

**تم تحديد أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح وذلك بإستجابة أفراد عينة الدراسة على مقياس متدرج من نوع ليكرت (Likert) الخماسي من خمس درجات للموافقة، مرتبة تنازلياً على النحو الآتي:**

**خمس درجات للبديل (موافق بشدة)، وأربع درجات للبديل (موافق)، وثلاث درجات للبديل (محايد)، ودرجتين للبديل (غير موافق)، ودرجة للبديل (غير موافق بشدة)، والملحق رقم (3) يبين أداة الدراسة بصورتها النهائية.**

**وتم تحديد معيار الحكم على متوسطات أداة الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: منخفض، متوسط، ومرتفع، وفقاً للمعادلة الآتية:**

**طول الفئة = القيمة العليا للبديل – القيمة الدنيا للبديل / عدد المستويات**

**3/4 = 1.33**

**وعليه فقد تم إستخدام المعيار الآتي لغرض الحكم على أثر التعاطف مع الجناة مع الجناة على جرائم السطو المسلح:**

- المستوى المنخفض أقل من (11+1.33= 2.33).
- المستوى المتوسط من (2.34+1.33= 3.67).
- المستوى المرتفع من (3.68 فأكثر).

وهكذا تم اعتماد المحك الاتي لدرجة تطبيق الاداة ككل ولمحاور الدراسة وفقراتها:

- درجة تطبيق منخفضة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1-2.33).
- درجة تطبيق متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (2.34-3.67).
- درجة تطبيق مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (3.68-5).

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإستجابات أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول

## الأسلوب الإحصائي:

ستم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) للاجابة على أسئلة الدراسة الحالية كما يلي: للاجابة على السؤال الاول:ما أثر التعاطف مع الجناة على زيادة جرائم السطو المسلح؟

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإستجابات أفراد الدراسة على المحور الأول وخصوصاً السؤال الثالث في المحور الاول والذي ينص على (هل تشعر بأن استمرار جرائم السطو المسلح يعود إلى تعاطف البعض مع مرتكبي هذه الجرائم)، والاجابة على السؤال الاول في المحور الثاني والذي ينص على "يؤدي تعاطف الناس مع الجناة إلى زيادة جرائم السطو المسلح" ؟ بإستخدام الرزمة الاحصائية (SPSS).

للإجابة على السؤال الثاني:ما أثر العوامل الاجتماعية في زيادة جرائم السطو المسلح؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة على المحور الأول (العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح)

للإجابة على السؤال الثالث:ما أثر العوامل الاقتصادية في زيادة جرائم السطو المسلح؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة على المحور الثاني (العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح)

وللإجابة على الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات

الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

تم تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار تأثير أبعاد المتغير المستقل (العوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو) على المتغير التابع (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

وللإجابة على الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

تم تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار تأثير أبعاد المتغير المستقل (العوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو) على المتغير التابع(النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

## عرض نتائج الدراسة:

## النتائج المتعلقة بالأسئلة:

**أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الاول، والذي نصّ على: ما أثر التعاطف مع الجناة على ارتفاع جرائم السطو؟**

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب التكرارات والنسب المئوية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الاول، وخصوصاً السؤال الثالث الذي ينص على (هل تشعر بأن استمرار جرائم السطو المسلح يعود إلى تعاطف البعض مع مرتكبي هذه الجرائم؟)، وحساب التكرار والنسبة المئوية للسؤال الثالث للإجابة على هذا السؤال، والجدول رقم (4) يوضح هذه النتائج:

**جدول (4): التكرارات والنسب المئوية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور "أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو"**

| رقم الفقرة | الفقرات | التكرارات | | النسب المئوية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | لا | نعم | لا |
| 1 | هل تشعر بأن هناك تعاطف مع الجناة الذين يقومون بجرائم السطو المسلح | 86 | 34 | 69.4 | 27.4 |
| 2 | هل حصل وأن صادفت شخصاً أبدى تأييداً لجرائم السطو المسلح | 90 | 30 | 72.6 | 24.2 |
| 3 | هل تشعر بأن استمرار جرائم السطو المسلح يعود إلى تعاطف البعض مع مرتكبي هذه الجرائم | 90 | 30 | 72.6 | 24.2 |
| 4 | هل ترى أن الظروف الصعبة يمكن أن تجعل الناس يتعاطفوا مع مرتكبي جرائم السطو المسلح | 94 | 26 | 75.8 | 21 |
| 5 | هل حصل وأن شاهدت عملية سطو أمامك | 10 | 110 | 8.1 | 88.7 |
| 6 | هل ترى بأنه يمكن أن تنتهي عمليات السطو | 28 | 92 | 22.6 | 74.2 |
| 7 | هل ترى أنه إن كان هنالك تعاطف مع الجناة، يمكن معالجته | 100 | 20 | 80.6 | 16.1 |
| 8 | إن كان هنالك تعاطف مع الجناة، برأيك ما هو ترتيب هذه العوامل حسب الاهمية | 41 | 79 | 33.1 | 63.7 |

**يبين الجدول رقم (4) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الاول وهو: "أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو" ككل كانت مرتفعة، إذ بلغ متوسط التكرارات لإجابات أفراد العينة ب (نعم)(67.37) بنسبة مئوية بلغت(54.35)، وجاءت فقرات هذا المحور بدرجة مرتفعة، باستثناء الفقرة (5) والتي تنص على "هل حصل وأن شاهدت عملية سطو أمامك" التي جاءت بنسبة مئوية منخفضة، إذ تراوحت النسب المئوية بين (8.1-80.6)، ويمكن توضيحها أكثر بشكل تفصيلي:**

جاءت في المرتبة الاولى الفقرة (7) التي تنص أن "هل ترى أنه إن كان هنالك تعاطف مع الجناة، يمكن معالجته"، إذ بلغ التكرارللإجابة بنعم لها (100) وبنسبة مئوية (80.6)، وتليها الفقرة (2) و (3) والتان تنصان على " هل حصل وأن صادفت شخصاً أبدى تأييداً لجرائم السطو المسلح" و " هل تشعر بأن استمرار جرائم السطو المسلح يعود إلى تعاطف البعض مع مرتكبي هذه الجرائم"، إذ بلغت التكرارات للإجابة بنعم لهما (90) وبنسبة مئوية بلغت (72.6)، أما في المرتبة الاخيرة فجاءت الفقرة (5) والتي تنص على " هل حصل وأن شاهدت عملية سطو أمامك"، بتكرار للإجابة بنعم بلغت (101.16) وبنسبة مئوية بلغت (8.1)

**ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، والذي نص على: ما أثر العوامل الاجتماعية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح؟**

للإجابة على هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني وهو "العومل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح"، إذ تكون المحور الثاني من (19) فقرة، والجدول رقم (5) يوضح هذه النتائج:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور "العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح"

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط | الانحراف | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يؤدي تعاطف الناس مع الجناة إلى زيادة جرائم السطو المسلح | 4.39 | 0.812 | 2 | مرتفعه |
| 2 | يؤدي الفقر إلى تعاطف الناس مع الجناة وبالتالي ازدياد جرائم السطو المسلح | 4.43 | 0.774 | 1 | مرتفعه |
| 3 | تزيد جرائم السطو المسلح بسبب ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى تعاطف الناس مع الجناة | 4.35 | 0.774 | 3 | مرتفعه |
| 4 | يقوم الفرد بالسطو لعدم شعوره بالامان وما ينتج عنه من تعاطف الناس معه | 4.15 | 1.05 | 10 | مرتفعه |
| 5 | كثرة جرائم السطو ترجع إلى التقليد من قبل الجناة | 2.08 | 1.20 | 17 | منخفضه |

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط | الانحراف | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | هناك علاقة بين التنشئة الاجتماعية للفرد وعملية السطو | 4.18 | 0.840 | 7 | مرتفعه |
| 7 | يقوم الشخص بالسطو للحصول على الشهرة | 1.76 | 1.03 | 19 | منخفضه |
| 8 | تزيد عمليات السطو نتيجة ضغوطات المجتمع على الفرد مما ينجم عن تعاطف الناس مع الجناة | 4.23 | 0.817 | 5 | مرتفعه |
| 9 | تعاطي المخدرات يزيد من عمليات السطو | 4.17 | 0.740 | 9 | مرتفعه |
| 10 | يقوم الفرد بالسطو نتيجة تعاطف الناس معه بسبب عدائه للمجتمع والرغبة بالانتقام | 4.27 | 0.766 | 4 | مرتفعه |
| 11 | تفشي الفساد يساعد على ارتفاع عمليات السطو بسبب التعاطف مع الجناة | 3.10 | 1.45 | 16 | متوسطه |
| 12 | المكان الذي يعيش فيه الفرد له دور في قيامه بالسطو أو امتناعه | 4 | 1.09 | 14 | مرتفعه |
| 13 | ظروف الليل والنهار تساعد على ارتكاب جرائم السطو | 1.78 | 1.10 | 18 | منخفضه |
| 14 | عدم توفر الحراسة تساهم بشكل كبير في جرائم السطو المسلح | 4.05 | 0.822 | 13 | مرتفعه |
| 15 | عدم الشعور بالانتماء والولاء للمدينة أو المجتمع يؤدي إلى ارتفاع جرائم السطو المسلح | 4.07 | 0.851 | 12 | مرتفعه |
| 16 | انتشار السلاح غير المرخص له أثر على جرائم السطو المسلح | 4.23 | 0.895 | 6 | مرتفعه |
| 17 | نقل الاموال بالطرق التقليدية يساهم في ارتكاب جرائم السطو المسلح | 4.18 | 0.840 | 8 | مرتفعه |
| 18 | ضعف الوازع الديني يساعد على ازدياد جرائم السطو المسلح | 3.93 | 1.09 | 15 | مرتفعه |
| 19 | تدني المستوى التعليمي يساهم في عمليات السطو المسلح | 4.13 | 0.829 | 11 | مرتفعه |

**يبين الجدول رقم (5) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني وهو: "العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح" ككل كانت مرتفعة، إذ**

بلغ المتوسط الحسابي (3.76) بإنحراف معياري (0.933)، وجاءت فقرات هذا المحور بدرجة متفاوتة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.76-4.43)، ويمكن توضيحها أكثر بشكل تفصيلي:

جاءت في المرتبة الاولى الفقرة (2) التي تنص أن "يؤدي الفقر إلى تعاطف الناس مع الجناة وبالتالي ازدياد جرائم السطو المسلح" إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.43) بإنحراف معياري (0.774)، وتليها الفقرة (1) التي تنص على " يؤدي تعاطف الناس مع الجناة إلى زيادة جرائم السطو المسلح "، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.39) بإنحراف معياري (0.812)، أما في المرتبة الاخيرة فجاءت الفقرة (7) والتي تنص على " يقوم الشخص بالسطو للحصول على الشهرة " بمتوسط حسابي بلغ (1.76) وبإنحراف معياري (1.03).

لقد جاءت جميع الفقرات بدرجات موافقة مرتفعة، بإستثناء الفقرة (5) التي جاءت بدرجة منخفضة والتي تنص على " كثرة جرائم السطو ترجع إلى التقليد من قبل الجناة" والتي جاءت بمتوسط حسابي بلغ (2.08) وانحراف معياري (1.20)، كما جاءت الفقرة السابقة بدرجة موافقة منخفضة، بوسط حسابي (1.76) وانحراف معياري (1.03)، بالاضافة إلى الفقرة (13) التي كان وسطها الحسابي (1.78) وانحرافها المعياري (1.10)، أما الفقرة (11) فقد جاءت بدرجة موافقة متوسطه بوسط حسابي بلغ (3.10) وانحراف معياري (1.45)، أما باقي الفقرات فقد جاءت بدرجة موافقة مرتفعة.

**ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث**، والذي نص على: ما أثر العوامل الاقتصادية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح؟

**جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور "العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح"**

| رقم الفقرة | الفقرات | الوسط | الانحراف | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يؤدي التهميش الاقتصادي إلى زيادة تعاطف الناس مع الجناة وبالتالي ازدياد معدلات السطو المسلح | 4.18 | 0.898 | 2 | مرتفعه |
| 2 | يؤدي تدني مستوى الدخل إلى زيادة معدلات السطو المسلح الناتج عن التعاطف مع الجناة | 4.09 | 0.970 | 4 | |
| 3 | ارتفاع الاسعار يؤدي بالفرد إلى التعاطف مع الجناة وبالتالي ارتكاب جرائم السطو المسلح | 4.17 | 0.866 | 3 | مرتفعه |
| 4 | يقوم الفرد بالسطو لتحقيق الاستقلال الاقتصادي | 4.08 | 0.992 | 6 | مرتفعه |
| 5 | تراكم الديون على الاشخاص يدفع الناس إلى التعاطف مع الجناة وبالتالي ازدياد جرائم السطو المسلح للسطو | 4.26 | 0.857 | 1 | مرتفعه |
| 6 | القروض البنكية تساهم في زيادة ارتكاب الافراد للسطو المسلح | 4 | 1.14 | 7 | مرتفعه |
| 7 | الضرائب الحكومية تساهم في تعاطف الناس مع الجناة وبالتالي ازدياد جرائم السطو المسلح | 4.09 | 1.07 | 5 | مرتفعه |
| 8 | كثرة البنوك تساعد المجرمين على سهولة ارتكاب السطو المسلح | 3.95 | 1.19 | 8 | مرتفعه |

**يبين الجدول رقم (6) أن استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث وهو: "العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التعاطف مع جرائم السطو المسلح" ككل كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.10) بإنحراف معياري (0.997)، وجاءت فقرات هذا المحور بدرجة مرتفعه. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.95-4.26)، ويمكن توضيحها أكثر بشكل تفصيلي:**

جاءت في المرتبة الاولى الفقرة (5) والتي تنص على " تراكم الديون على الاشخاص يدفع الناس إلى التعاطف مع الجناة وبالتالي ازدياد جرائم السطو المسلح " بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.857)، أما في المرتبة الثانية فجاءت الفقرة (1) والتي تنص على "يؤدي التهميش الاقتصادي إلى زيادة تعاطف الناس مع الجناة وبالتالي ازدياد معدلات السطو المسلح" بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.898)، أما الفقرة (8) فقد جاءت بالمرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (1.19) والتي تنص على "كثرة البنوك تساعد المجرمين على سهولة ارتكاب السطو المسلح

## النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

**أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى** والتي تنص على:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

لقد تم إختبار تحليل الإختبار المتعدد لإختبار الفرضية أعلاه، حيث تبين ما يلي:

| | B | الخطأ المعياري | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | 0.199 | 0.926 | 0.215 | 0.830 |
| العمر | 0.065 | 0.441 | 0.147 | 0.883 |
| الدخل | 0.139 | 0.587 | 0.237 | 0.813 |
| الرتبة | 0.004 | 0.429 | 0.009 | 0.993 |
| مكان السكن | 0.778 | 0.919 | 0.847 | 0.399 |
| الحالة الاجتماعية | 0.213 | 0.821 | 0.259 | 0.796 |
| المستوى التعليمي | 0.367 | 0.522 | 0.704 | 0.483 |

كما يشير جدول المعاملات إلى ما يلي:

فيما يتعلق بمتغير النوع الاجتماعي بلغت قيمة Beta= 0.199 وبخطأ معياري 0.926، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.215 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.830.

فيما يتعلق بمتغير العمر بلغت قيمة Beta= 0.065 وبخطأ معياري 0.441، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.147 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.883.

فيما يتعلق بمتغير الدخل بلغت قيمة Beta= 0.139 وبخطأ معياري 0.587، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.237 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.813.

فيما يتعلق بمتغير الرتبة بلغت قيمة Beta= 0.004 وبخطأ معياري 0.429، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.009 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.993.

فيما يتعلق بمتغير مكان السكن بلغت قيمة Beta= 0.778 وبخطأ معياري 0.919، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.847 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.399.

فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية بلغت قيمة Beta= 0.213 وبخطأ معياري 0.821، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.259 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.796.

فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي بلغت قيمة Beta= 0.367 وبخطأ معياري 0.522، وبلغت قيمة t االمحسوبة 0.704 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.483.

وبناءً على نتيجة الإختبار، نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$< 0.05) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

**ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية** والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$<0.05) للعوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).

لقد تم إختبار تحليل الإختبار المتعدد لإختبار الفرضية أعلاه، حيث تبين ما يلي:

| | B | الخطأ المعياري | T | Sig |
|---|---|---|---|---|
| النوع الاجتماعي | 1.06 | 0.609 | 1.75 | 0.082 |
| العمر | 0.716 | 0.290 | 2.46 | 0.015 |
| الدخل | 0.613 | 0.387 | 1.58 | 0.115 |
| الرتبة | 0.326 | 0.282 | 1.15 | 0.250 |
| مكان السكن | 0.166 | 0.605 | 0.275 | 0.784 |
| الحالة الاجتماعية | 0.642 | 0.540 | 1.18 | 0.237 |
| المستوى التعليمي | 0.003 | 0.343 | 0.010 | 0.992 |

كما يشير جدول المعاملات إلى ما يلي:

فيما يتعلق بمتغير النوع الاجتماعي بلغت قيمة Beta= 1.06 وبخطأ معياري 0.609، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.75 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.082.

فيما يتعلق بمتغير العمر بلغت قيمة Beta= 0.716 وبخطأ معياري 0.290، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.46 وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.015.

فيما يتعلق بمتغير الدخل بلغت قيمة Beta= 0.613 وبخطأ معياري 0.387، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.58 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.115.

فيما يتعلق بمتغير الرتبة بلغت قيمة Beta= 0.326 وبخطأ معياري 0.282، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.15 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.250.

فيما يتعلق بمتغير مكان السكن بلغت قيمة Beta= 0.166 وبخطأ معياري 0.605، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.275 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.784.

فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية بلغت قيمة Beta = 0.642 وبخطأ معياري 0.540، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.18 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.237.

فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي بلغت قيمة Beta= 0.003 وبخطأ معياري 0.343، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.010 وهي ليست دالة إحصائياً عند مستوى 0.992.

وبناءً على نتيجة الإختبار، نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$<0.05) للعوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي) باستثناء متغير العمر.

## مناقشة نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لتوجهات أفراد عينة الدراسة لأثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو المسلح جاء بدرجة مرتفعة، وذلك من خلال الاجابة على السؤال الثالث في المحور الاول والذي ينص على "هل تشعر بأن استمرار جرائم السطو المسلح يعود إلى تعاطف البعض مع مرتكبي هذه الجرائم" والذي جاء بدرجة موافقة مرتفعة، ومن خلال الاجابة على السؤال الاول في المحور الاول والذي ينص على "يؤدي تعاطف الناس مع الجناة إلى زيادة جرائم السطو المسلح" والذي جاء أيضاً بدرجة موافقة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك في أن تعامل الاجهزة الامنية مع هذه الجريمة وقربهم من مرتكبيها كان له

دور كبير في معرفة تعاطف الناس معهم، كما أن العاملين في البنوك يعلمون حقاً أثر التعاطف مع الجناة على استمرار هذه الجريمة وذلك لوقوع هذه الجريمة بالقدر الاكبر على البنوك ودور اختلاطهم مع الناس في التعاملات اليومية في معرفة إن كان هنالك تعاطف أم لا، كما أن الاعلاميين والصحفيين كان لهم دور في الاجابة على سؤال الدراسة من خلال اطّلاعهم على هذه الظاهرة وبحثهم واستقصائهم عنها.

إن قرب أفراد عينة الدراسة من الناس والمجتمع كان له دور كبير في معرفة أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على التعاطف مع جرائم السطو المسلح، فعند قرب الاجهزة المعنية من الناس يمكنهم معرفة إن كان هنالك تعاطف أم لا ودور العوامل الاجتماعية في ذلك.

لقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك تعاطف الجناة وهذا التعاطف كان له أثر في جرائم السطو المسلح واستمرارها، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت العوامل الاقتصادية في المرتبة الاولى من حيث أثرها على جرائم السطو المسلح.

وقد اتفقت نتائج الدراسة في هذا المجال مع بعض الدراسات واختلفت مع البعض، فقد اتفقت مع (توق، 1980)، (وزارة الداخلية الكويتية، 1982)، (عبد الغفار، عبد القادر، 1988)، (درويش، 1994)، (عسيري، 2004)، (المطرفي، 2005)، (لاريو، 2013) على تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على جرائم السرقة والسطو، وقد اختلفت مع دراسات (عبد العزيز، محمد، 2009)، (المراغي، 2016)، (بوشلر، هاينز، 1988)، (لاريو، 2013)، (فيلسون، كوهين، 1980) على تأثير الحروب الأهلية والجغرافيا والعنف والأنظمة الالكترونية في جرائم السرقة والسطو.

من خلال إجراءات التحليل الاحصائي تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

السؤال الاول: ما أثر التعاطف مع الجناة على جرائم السطو؟

من خلال التحليل الاحصائي تبيّن وجود أثر للتعاطف مع الجناة على جرائم السطو

السؤال الثاني: ما أثر العوامل الاجتماعية على جرائم السطو؟

من خلال التحليل الاحصائي تبيّن وجود أثر للعوامل الاجتماعية على جرائم السطو

السؤال الثالث: ما أثر العوامل الاقتصادية على جرائم السطو؟

من خلال التحليل الاحصائي تبيّن وجود أثر للعوامل الاجتماعية على جرائم السطو

**الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$< 0.05) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).**

**من خلال التحليل الاحصائي تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$< 0.05) للعوامل الإجتماعية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).**

**الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$< 0.05) للعوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، العمر، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي).**

**من خلال التحليل الاحصائي تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha$< 0.05) للعوامل الاقتصادية على تعاطف الناس مع جرائم السطو تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع الإجتماعي، الدخل، مكان السكن، الحالة الإجتماعية، المستوى التعليمي) باستثناء متغير العمر**

## توصيات الدراسة:

**وبناءً على نتائج الدراسة تمّ صياغة عدد من التوصيات ومنها:**

1. **التركيز على مشكلة الفقر بحلها، وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي للناس وتقليل معدلات البطالة.**
2. **توعية الناس بجريمة السطو والجرائم عموماً، من حيث أثرها الكبير على المجتمع والناس، وأنها تقع أثرها على جميع أفراد المجتمع.**
3. **إعادة صياغة معاني السلوك الأخلاقي ومفاهيم الخير والشر.**
4. **التركيز على دور الاعلاميين في تسليط الضوء على هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها.**
5. **تغليظ العقوبة على مرتكبي هذه الجرائم نظراً لاستمرارها.**
6. **تعميم نتائج الدراسة على ذوي العلاقة والصلة، لوضع السياسات والاستراتيجيات التي تتلائم مع واقع المشكلة.**
7. **زيادة الابحاث المرتبطة بموضوع الدراسة، نظراً لندرة الابحاث والدراسات التي بحثت هذا الموضوع.**

## المراجع

### المراجع باللغة العربية


- بوشلر، هاينز، عبد الغفار، عبد القادر. (1988). السطو على المصارف والوقاية منها، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، دار المنظومة.
- توق، محي الدين (1980). ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن "دراسة استطلاعية"، دراسات، عدد2.
- الحسن، إحسان محمد (2001). علم الإجرام "دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد، العراق.
- درويش، خليل (1994). ظاهرة السرقة في الأردن، مجلة دراسات، مجلد21، عدد4.
- ربايعة، أحمد (1985). أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكالها وتوزيعها، دراسات، مجلد12، عدد11.
- الشديفات، أمين، الرشيدي، عبد الرحمن (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43)، ملحق (5).
- الشربيني، لطفي عبد العزيز (2010).رؤية نفسية لإحدى الظواهر المصاحبة للثورات العربية قراءة في متلازمة ستوكهولم، من خلال الرابط: https://libral.org/vb/showthread.php?t=89448، تاريخ الزيارة: 2010/58/11.
- عبد العزيز،محمد رفعت (2009). القرصنة البحرية في خليج عدن (المشكلة والحل)، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية التربية، عين شمس.
- العبيدي، عفراء إبراهيم خليل (2011). طبيعة العلاقة بين التعاطف والسلوك العدواني، مجلة جامعة دمشق للبحوث التربوية والنفسية، 11(27)،132-231.
- عسكر، سهيلة عبد الرضا (2001). التعاطف لدى طلبة الجامعة وعلاقته بالذكاء الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- عسيري، أحمد بن عايض أحمد (2004). دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الامن (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم العربية، الرياض.

- مديرية الأمن العام.
- المراغي، أحمد عبد اللاه (2016). جريمة السطو المسلح – دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الاولى، القاهرة.
- المطرفي، محمد بن سليم (2005). جغرافيا السرقة في مدينة مكة المكرمة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- منصور، عبود علوان (2005). جريمة السرقة – أسبابها والآثار المترتبة عليها، أطروحة دكتوراة، كلية القانون، جامعة الموصل.
- الوريكات، عايد (2013). نظريات علم الجريمة، ط1، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- وزارة الداخلية الكويتية (1982). أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على جرائم السرقات وأنماطها في الكويت، إدارة البحوث والمتابعة.
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

## المراجع باللغة الانجليزية:

**Buchler, Heinz and Abdel Ghaffar, Abdel Qader (1988). Bank Robbery and Prevention, the Arab Journal of Security Studies and Training, Saudi Arabia, Dar AlMandumah.**

**Cohen، L، E، Felson، M (1980). Property Crime Rates in the United States:American Journal of Social، vol 86، No1، pp 90-118.**

**Larue، Elise (2013). Patens of crime and universities: A spatial Analysis of Burglary Robbery and Motor Vehicle Theft patterns surrounding University in Ottawa، Canada: Simon Fraser University.**